اقتصاد

لبنان أكبر المستفيدين ثم تركيا والأردن ومصر

٢٤ مليار دولار رؤوس أموال سورية تتحرك في دول الجوار.. فكيف نستعيدها؟

| علي محمود سليمان

تعد الأموال السورية المهاجرة إلى دول الجوار من أهم الملفات التي يجب العمل عليها لتعزيز الاقتصاد الوطني ودعم الناتج المحلي من خلال زيادة الاستثمارات وتقوية موقف الصناعة المحلية، فحسب تقارير صادرة عن منظمة الأمم المتحدة يشكل مجموع الأموال السورية المهاجرة إلى دول الجوار نحو ٢٢ مليار دولار وذلك بعد مضي خمس سنوات على الأزمة في سورية، وفي ظل عدم وجود أرقام رسمية سورية يمكن الاستناد إليها، يمكن التعاطي مع أرقام المنظمات الدولية كمؤشر وسطي للعمل عليه في وضع الحلول.

وهنا يكمن السؤال الأهم عن كيفية إعادة الأموال لسورية والاستثمارات لتدعيم الاقتصاد الوطني بدلاً من أنها ساهمت بتحسين الاقتصاد في دول الجوار؟

٢٤ مليار دولار

الخبير الاقتصادي والاستشاري الدكتور كنان ياغي أوضح في تصريح لـ«الوطن» أن الرقم المذكور عن تقارير الأمم المتحدة يشمل الفترة الزمنية حتى نهاية عام ٢٠١٥، وقد يكون قد زاد الرقم إلى نحو ٢٣ أو ٢٤ مليار دولار أميركي لأن حركة خروج الأموال من سورية بدأت بشكل أساسي خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ حتى نهاية عام ٢٠١٤، في حين بدأت الحركة بالانخفاض حتى ضعفت في العام الحالي.

ولكن إذا تحدثنا عن الأموال السورية التي خرجت من سورية فإن الرقم سيكون أكبر من ذلك بكثير وهي أموال السوريين الذين هاجروا إلى أوروبا وغيرها من الدول حيث كل فرد نقل معه ما لا يقل عن ألفي دولار وهي مبالغ أكبر كلها خرجت كقطع أجنبي، ولكن الأغلبية نقلوا رؤوس أموالهم إلى محاور رئيسية ثلاثة هي تركيا ومصر ولبنان التي كان فيها سرعة بالتحويل، وبعد ذلك تم الحديث عن أموال وصلت إلى دبي ودول الخليج، وخاصة أن النظام المصرفي في دول الخليج لديه شروط محددة، في حين في لبنان كان هناك تسهيلات، مشيراً إلى أنه مهما قدمنا من تسهيلات لا يمكن الحديث عن عودة رؤوس أموال في ظل الظروف الراهنة الصعبة، وحتى من يتحدث عن عودته كمستثمر فهو مرتبط بتحسن الظروف.

لبنان أكبر المستفيدين

من المعروف أن الأموال السورية كانت تقدر بـ١٦ مليار دولار في لبنان وذلك بنهاية عام ٢٠١٠، مشكلة نحو ١٢٪ من حجم الودائع المصرفية في لبنان، ولكن بعد اندلاع الأزمة في سورية ارتفع حجم هذه الودائع بشكل واضح في المصارف اللبنانية، ما زاد معها من الرقم الاحتياطي لمصرف لبنان من ٢٩ مليار دولار إلى ٣٧ مليار دولار، وذلك وفق بيانات رسمية عن مصرف لبنان مع أنه لم تصدر أي توضيحات رسمية من المصرف المركزي اللبناني بشأن هذه الزيادة المفاجئة ولكن يرجح أنها تعود إلى إيداعات السوريين في المصارف اللبنانية بهدف إيجاد ملاذ آمن لتلك الأموال.

وحسب منظمة الإسكوا فقد بلغت الأموال التي أدخلها السوريون إلى لبنان حتى نهاية عام ٢٠١٥ نحو ١١ مليار دولار، ولكن وفق مصادر اقتصادية في لبنان فإنها تبلغ بين ١٥ إلى ١٨ مليار دولار، حيث كان مدير عام مؤسسة الاستثمارات الأجنبية في لبنان قد صرح سابقاً بأن المؤسسة تلقت طلبات من صناعيين سوريين ومستثمرين لبنانيين في سورية للحصول على تراخيص لإنشاء مصانع أو لنقل استثماراتهم إلى لبنان، وذكر أن معظم تلك التراخيص المطلوبة كانت تشمل إنشاء مصانع للحلويات منها (ترخيص لمستثمر لبناني مع رجل أعمال سوري لإنشاء مصنع للحلويات في البقاع بقيمة ١٢٠ مليون دولار)، إضافة إلى مصانع للألبسة الجاهزة والمواد الغذائية وفتح مطاعم وسوبر ماركت.

مليارا دولار في الأردن

وفي الأردن بلغ حجم الاستثمارات السورية نحو مليارَي دولار، تتجه في معظمها في قطاع الأغذية والحلويات، حيث افتتح السوريون نحو ٣ آلاف مطعم في الأردن بنسبة ٢٠٪ من المطاعم الموجودة في الأردن وذلك حسب تقرير لنقابة أصحاب المطاعم في الأردن.

وكان قد وصل عدد المستثمرين السوريين إلى أكثر من ١٩١ مستثمراً وبلغ عدد المصانع السورية المسجلة ٣٧٠ مصنعاً، وفقاً لرئيس لجنة المستثمرين للمناطق الحرة الأردنية، حيث تقدر صادرات المناطق الحرة الأردنية السنوية بـ٥ مليارات دولار، منها نصف مليار دولار تأتي من الشركات السورية.

نصف مليون فرصة عمل في مصر

أما في مصر وبحسب الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة التجارية في مصر، فقد بلغ عدد المستثمرين السوريين في القاهرة وحدها ما يناهز ١٠٠ مستثمر وظفوا أموالهم في قطاعات مختلفة كان أهمها قطاع الألبسة الجاهزة وقد أنشأ السوريون هناك ٧٠ معملاً، إضافة إلى ٣٠٠ شركة قيد الإنشاء، حيث تقدر الاستثمارات السورية في مصر بمليارَي دولار وظفت في مشاريع متنوعة أهمها صناعة الملابس، ساهمت بتوفير نحو نصف مليون فرصة عمل.

١٠ آلاف شركة في تركيا

وفي تركيا فقد شكل العام ٢٠١٥ عام إنشاء الشركات السورية في تركيا حيث وصلت أعدادها لأكثر من عشرة آلاف شركة مسجلة وغير مسجلة بحسب تقارير صادرة عن الحكومة التركية، مشكلة نسبة ٢٢,٣٪ من مجموع الاستثمارات الأجنبية عام ٢٠١٥ في تركيا والتي بلغت بحدود ٣٠٠ مليون دولار، حيث أسس رجال الأعمال السوريون خلال هذه الفترة ١٤٢٩ شركة، منحتهم المركز الأول، وبفارق واسع عن الشركات الألمانية التي احتلت المركز الثاني بـ٣١٠ شركات. فوصل مجموع الاستثمارات السورية في تركيا لأكثر من ١,٢ مليار دولار، كما استثمر السوريون نحو ٧١ مليون دولار في مشاريع مشتركة مع رجال أعمال أتراك، ومن المتوقع حسب تقديرات الحكومة التركية أن تزداد هذا العام بعد صدور قانون العمل للسوريين الذي سمح بإنشاء شركات برأسمال سوري خالص شرط الحصول على إقامة العمل بعد أن كانت في السابق لا تسمح بنسبة ملكية تتجاوز ٤٩٪ مقابل ٥١٪ للأتراك في شركات ينشئها سوريون.

> ياغي لـ«الوطن»: مرتبط بتحسن الظروف

> سليمان: مطلوب مشروعات جاهزة للتنفيذ مع إعفاءات وحل لمشكلة القروض المتعثرة

مرحلة استمرار الأزمة

كل ما ذكر هي كلها أموال سورية خرجت، ولو أنها بقيت كانت ستساهم في رفع الطاقة التشغيلية وتخفيض معدلات البطالة ورفع مستويات الإنتاج، ما يعزز موقع الاقتصاد السوري، وحول المطلوب لاستعادة هذه الأموال بيّنَ أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور عدنان سليمان أنه لاستعادة الأموال السورية المهاجرة والمهجرة إلى الدول المجاورة وتحديداً إلى تركيا والأردن ومصر، وفي لبنان بدرجات أقل بحكم أن الوضع الاقتصادي في لبنان لا يتحمل مشاريع استثمارية كبيرة ما عدا الجانب الخدمي، يجب التمييز بين مرحلتين المرحلة الأولى خلال استمرار الأزمة والمرحلة الثانية ما بعد الأزمة أي مرحلة إعادة البناء والتنمية.

في مرحلة استمرار الأزمة ستكون عودة الرساميل محدودة إلى حد ما وهي مرتبطة بالمناطق التي تشهد استقراراً أمنياً واستثمارياً وتحديداً في مدن الساحل السوري وفي السويداء والمنطقة الصناعية في حسياء وفي عدرا، وهنا المطلوب من الحكومة السورية متمثلة بأذرعها في هيئة الاستثمار والمدن الصناعية والمناطق الحرة أن تشتغل أكثر على موضوع نقل الاستثمار إلى مناطق آمنة وهذا ما عملت عليه جميع الدول التي شهدت حروباً كبرى وحتى في روسيا وألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية كانت تنقل الصناعات أثناء الحرب إلى المناطق الأكثر أماناً واستقراراً داخل البلاد وليس إلى خارج البلاد، ولذلك على الحكومة السورية أن تعلن عن برامج استثمارية في المناطق الآمنة لإمكانية عودة قسم من هذه الأموال المهاجرة.

مرحلة ما بعد الأزمة

وعن إمكانية عودة الاستثمارات الخارجية للمرحلة الثانية فهو موضوع آخر، حسب أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق، فإذا عدنا لمرحلة ما قبل الأزمة كان هناك تحفيز استثماري كبير في سورية في ظل الاستقرار الأمني والسياسي وما يقدم من تخفيضات ضريبية وقروض وتسهيلات في المدن الصناعية، ولكن في مرحلة إعادة البناء والتنمية يجب أن يتم العمل منذ الآن على مشروعات استثمارية مدروسة يكون لها جدوى اقتصادية على المدى البعيد، أي إنه على الحكومة السورية من خلال أذرعها أن تستقطب رؤوس الأموال الخارجية بإعداد دراسات اقتصادية جاهزة ذات جدوى اقتصادية لمشاريع صناعية وخدمية مطبوعة وجاهزة وتوزع للمستثمرين عن طريق الاتصال بهم مباشرة.

ولذلك يجب ألا ننتظر أن تعود هذه الاستثمارات من الدول المجاورة وحدها لأن هناك استثمارات لن تعود بهذه البساطة وخاصة بعد أن أقامت لنفسها ثوابت في الدول الموجودة بها ولديها عمالة وتساهم في تخفيض البطالة في تلك الدول وتحقق أرباحاً، وهنا يجب الاتصال بشكل مباشر مع الصناعيين الذي هاجروا وأن تقدم لهم مشروعات استثمارية جاهزة ومدروسة وقابلة للتنفيذ مع الإعفاءات والمزايا التي يمكن الحصول عليها وإغراء بالأولوية على الاستثمار الأجنبي الخارجي.

معالجة القروض المتعثرة

أشار سليمان إلى أن موضوع القروض المتعثرة هو أمر شائك وكان يجب على الحكومات السابقة أن تنجزه منذ سنوات ولذلك يفترض على الحكومة الحالية البحث في حلول لهذا الملف الصعب، فيمكن وضع سياسة لإعادة جدولة هذه القروض معفاة من بعض الخسائر بمعنى أن الحكومة السورية يجب أن تتحمل جزءاً من هذه الخسارة.

ذلك من خلال أن يعفى المقترض من فوائد التأخير، وأن تعاد الجدولة للقروض وتقسيطها على سنوات أكثر من دون فوائد وأن يتم تسهيل الدفعات الأولية، مع دراسة كل حالة وحدها عن طريق اللقاء مع الصناعي والمستثمر وتقديم عروض له وهذا ما تفعله جميع المصارف في العالم، وهنا يجب أن تقبل الدولة الخسارة في جدولة القروض على حساب إمكانية عودة الصناعي المستثمر لسداد القرض لاحقاً، حيث إن هذه الأموال في حال عادت ستساهم في دعم الإنتاج المحلي وتشغيل اليد العاملة واستيراد مستلزمات الإنتاج بدلاً من المنتجات النهائية وفي ذلك دعم للصناعة والصادرات، فهذه القروض إذا عادت شريطة توظيفها في مشاريع استثمارية ذات جدوى اقتصادية سيكون لها فائدة للمصارف وللحكومة وللمستثمرين.

الخضر: التهريب وراء ارتفاع أسعار البيض والفروج

| الوطن

تابعت لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب مناقشة الموازنة الاستثمارية لكل من وزارة الموارد المائية والزراعة والإدارة المحلية. وبالأرقام بلغت موازنة الموارد المائية نحو٢٨,٥ مليار ليرة سورية، وقد وركز النواب في مداخلاتهم على ضرورة إيجاد حل جذري للواقع السيئ الذي يعاني منه المواطن بسبب المياه وانقطاع التيار الكهربائي وعدم التنسيق بين المعنيين على ضرورة أن يتزامن تقنين الكهرباء وقطع المياه.

وفي الجلسة التي خصصها المجلس لوزارة الزراعة بكل مؤسساتها بيّن مدير المؤسسة العامة للدواجن سراج الخضر أن السبب الرئيسي لتذبذب وارتفاع أسعار مادتي البيض والفروج يعود إلى التهريب الذي يحدث في المناطق الشمالية.

مؤكداً أنه عقد مؤخراً اجتماع مع مربي الدواجن الذين أجمعوا على ضرورة تشديد الرقابة على الحدود معتبرين أن هذا هو الحل الجذري، وأن يكون هناك عقاب من الجهات المعنية للحلقة الأخيرة التي تقوم بتوزيع المادة وبالفعل تم ضبط بعض الحالات لكن الموزعين الكبار استغلوا الأمر لمصلحتهم.

مشيرا إلى أن تربية الفروج وأسعاره تخضع للعرض والطلب والتربية دائماً موسمية ولكن ما دفع الكثير للخروج عن العملية الإنتاجية وتحويل نشاطهم إلى نشاط آخر هو التهريب بسبب خسائرهم موضحاً أن طريق تهريب المادة من إدلب لحماة وحتى إلى لبنان مثلاً أو لغيرها. إضافة إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المرتبطة بشكل مباشر بسعر الصرف وخاصة الأعلاف التي تشكل الجزء الأكبر من التكلفة إضافة إلى ازدياد الطلب على المادة.

الأربعاء التجاري.. ضريبي

مدير هيئة الضرائب: لا أثق بأداء جميع عناصر المالية وخاصة مراقبي الدخل.. ولا يحق للتجار الاعتراض بعد انقضاء المهلة

| الوطن

كشف مدير الهيئة العامة للضرائب والرسوم عبد الكريم الحسين عن انعدام ثقتهم كإدارة بأداء بعض عناصر المالية وخاصة منهم مراقبي الدخل في الهيئة، مبيناً أن عامل الشك يبقى قائماً بسبب توقع حصول عمليات تواطؤ وتلاعب بالبيانات الضريبية من حيث رقم الأعمال الإجمالي والربح المتحقق ونسب الضريبة المستحقة بين مكلفي الضرائب والدوائر المالية.

جاء ذلك خلال ندوة الأربعاء التجاري، أمس، في غرفة تجارة دمشق، ورداً على أحد التساؤلات التي طرحها عضو الغرفة محمد الحلاق، الذي بيّن أن معظم التجار يعترضون على حجم وقيمة الضرائب المفروضة عليهم، مقراً بغياب الثقة بين المالية والمكلفين بشكل عام.

وكان الحسين قبل ذلك وجّه ملاحظة بلبوس تهمة للتجار أو مأخذ على تعاطيهم مع الدوائر المالية، إذ إن التجار ومكلفي الضرائب بشكل عام يعترضون باستمرار على الضريبة. وهنا تدخل الحلاق مرة أخرى ووعد بما يخص تكليفه من أنه لن يعترض على الضريبة، كي يثبت لمدير الهيئة أن اللجان لديه سوف تعترض بعد مرور شهر من عدم اعتراضه. فكان جواب الحسين: نحن لا نثق بما دار من توافقات بين مراقب الدخل والمكلف وعلينا أن نشكك بتقريره لذلك تعترض اللجان المالية حكماً على ذلك ويمكن بعدها إما التثبيت أو رفع مبلغ الضريبة تبعاً للأوراق والثبوتيات والمستندات المقدمة من المكلف.

وأشار الحسين إلى إشكالية الاعتراض لدى لجان إعادة النظر حيث هناك انطباع سائد وخاطئ لدى أغلبية المكلفين من أنه يحق لهم الاعتراض لدى لجان إعادة النظر بعد مضي مهلة الاعتراض لدى لجان الطعن، مشيراً إلى عدم أحقية هذا الأمر إلا في حال تم الاعتراض قبل ذلك في لجنة الطعن، وهي أقوى لجنة في وزارة المالية، وأن لجنة إعادة النظر يمكن أن تنظر فقط بالنقاط المثارة لدى لجنة الطعن وليس بتقرير مراقب الدخل كاملاً.

بدوره أشار رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان القلاع إلى حالة النفور المتولدة لدى معظم التجار ومكلفي ضرائب الدخل من المالية. داعياً إلى جسر الهوة بين الطرفين والعمل على إجراءات بناء الثقة بينهم وأن تتخذ خطوة من هذا الطرف وخطوة من الطرف الآخر. مبيناً أن الأمر يستدعي اعتماد تكليف ضريبي منطقي ومعقول وتخفيض النسب المعتمدة حالياً في العديد من المطارح الضريبية.

وأشار إلى حالة من العنجهية لدى بعض مراقبي الدخل عندما يدخلون إلى أي محل تجاري حيث يتصف هؤلاء باتباع سلوك غير سليم من خلال التعاطي مع المكلفين. من جهة أخرى يجب إقناع المكلف بأنه شريك للمالية عبر تأدية حصتها من الأرباح للمساهمة مع المالية في النفقات الحكومية.

وكان الحسين ذكر أن هناك ٢٩ بنداً يخضع لضريبة الأرباح الحقيقية سنوياً وتفرض إقليمياً أي على الأعمال التي تمارس على الأراضي السورية وذلك من خلال شرحه للقوانين والمراسيم والأنظمة الخاصة بالضريبة والمطارح الضريبية.

من جانبه أشار وليد قريط رئيس دائرة الدخل المقطوع في الهيئة إلى وجود ٣٠٢ مهنة تخضع لضريبة الدخل المقطوع بنسب محددة لكل مهنة مع دليل لكيفية فرضها لمراقبي الدخل يتناسب مع نشاط الكلف ورقم أعماله ومبيعاته وأرباحه السنوية التي تتم باحتساب ٣٠٠ يوم عمل سنوياً وكشف عن دراسة لاعتماد تشريع للضريبة الموحدة بدل كل هذه القوانين المتعددة الخاصة بالضرائب حالياً حيث كان في طور الجاهزية إلا أنه تأخر نتيجة الأزمة كاشفاً عن إجراءات جديدة لإعادة النظر بكبار ومتوسطي المكلفين بالضرائب ومكلفي المهن العملية وغيرها لتحديد رقم أعمال والربح الصافي وتقييم للمكلفين كل ضمن الفئة الخاصة به تصدر قبل نهاية العام الجاري.

> القلاع: موظفو المالية يتعاملون بعنجهية والمطلوب إقناع التاجر أنه شريك للمالية

بعد اجتماع سرّي

وكيل التأمين وممثل شركات إدارة النفقات الطبية خارج مجلس إدارة اتحاد شركات التأمين

| محمد راكان مصطفى

علمت «الوطن» من مسؤول في التأمين أنه تم عقد اجتماع طارئ وسري لمجلس الاتحاد السوري لشركات التأمين، تم خلاله اتخاذ قرار بالفصل بين الاتحاد وشركات إدارة النفقات، واتحاد وكلاء ووسطاء التأمين، وذلك تنفيذاً لتوجيهٍ رئيس مجلس الوزراء عماد خميس الذي وجه بضرورة الفصل بين عمل الاتحاد السوري لشركات التأمين ووكلاء التأمين وشركات إدارة النفقات الطبية، وأمهل القائمين على الموضوع بمعالجة المخالفة لتوجيهه بعدم تضمين مجلس إدارة الاتحاد لوكيل تأمين ورئيس مجلس إدارة شركة إدارة نفقات طبية، بحيث يتم إخراج هؤلاء من مجلس إدارة الاتحاد بأسرع وقت، وفي مدة لا تتعدى الأسبوع.

ويأتي ذلك بعد أن نشرت «الوطن» في وقت سابق حول مخالفة الاتحاد لتوجيهات رئيس الحكومة بتضمين مجلس إدارته وكيل تأمين وممثلاً عن شركات إدارة النفقات الطبية، الأمر الذي بررّه رئيس الاتحاد بأنه منسجم مع نظامه الداخلي، لذا فالالتزام بتوجيه رئيس الحكومة يقتضي تعديل هذا النظام للاتحاد.

من جهته كشف رئيس مجلس إدارة الاتحاد السوري لشركات التأمين ياسر المشعل لـ«الوطن» أن الاتحاد انتهى من التعديل الأولي للنظام الداخلي للاتحاد تنفيذاً لتوجيهات رئيس الحكومة، مبيناً أنه سوف يتم عقد جلسة لمجلس إدارة الاتحاد لتحديد موعد خلال عشرة أيام للجمعية العمومية لإقرار التعديلات التي أجريت على النظام بشكل أصولي.

ويتم العمل على إعادة صياغة الهرم الإداري بشكل كامل، لإقرار الأنظمة الداخلية كالتوظيف والحوافز، ومن المتوقع خلال شهرين الوصول إلى تعديل النظام بشكل علمي وجذري.

وحول رقابة هيئة الإشراف على التأمين على الاتحاد السوري لشركات التأمين بيّن رئيس مجلس إدارة الاتحاد ياسر المشعل أنه من حق الهيئة الإشراف على تجمعات التأمين التي يديرها الاتحاد، إلا أن رعاية شؤون الأعضاء كاتحاد نقابي تقع ضمن مسؤوليات الاتحاد.

وتحدث المشعل عن البدء بدراسة إقامة أكثر من تجمع للتأمين في الاتحاد منها تجمع تأمين على الحياة للوفود الخارجية، وتجمع تأمين لأخطار الحرب، وتجمع التأمين الصحي وذلك بهدف تخفيض الإعادة الخارجية قدر الإمكان لتفادي الخسائر، إضافة إلى أنه تتم دراسة إمكانية أن تقوم المؤسسة العامة السورية للتأمين بتأمين مظلة إعادة تأمين لشركات التأمين السورية.

وبيّن المشعل أن الاتحاد بصدد إعداد قاعدة بيانات لتسعير المخاطر للتأمين الإلزامي أسوة بالتأمين التكميلي، إضافة إلى إعادة دراسة التأمين الإلزامي بطريقة تأمينية وفق مبادئ التأمين، إلى جانب العمل على نشاطات اجتماعية تتوجه إلى مساهمة الاتحاد الاجتماعية، كانت باكورتها بوليصة التأمين على المراسلين الحربيين.

وكشف المشعل عن تجهيز الاتحاد للآلية اللازمة من أجل البدء بإرسال رسائل نصية إلى المؤمنين في التأمين الإلزامي للتذكير باقتراب موعد انتهاء العقد التأميني، وضرورة مراجعة أقرب مركز للتأمين الإلزامي لإجراء التجديد.

> المشعل لـ«الوطن»: إعادة دراسة التأمين الإلزامي وفق المبادئ التأمينية